المحاضرة الأولى :
نشأة النقود وتطورها

محتويات الفصل

الفصل الأول : نشأة البنوك وتطورها
مقدمة
أولا: نشأة وتطور النقود.
ثانيا: وظائف النقود.
ثالثا: تعريف النقود.
رابعاً: خصائص النقود وأنواعها.

مقدمة

- تعتبر النقود الوسيط الذي تتم عبره عمليات تحول ملكية شتى مكونات الثروة سواء كانت سلع استهلاكية أو اصول مادية ومالية استثمارية .
- وسعت حركة التجارة وتسارع نموها محلياً وعالمياً .
- رفعت كفاءة التبادل , التي تمثلت في انخفاض تكاليف المبادلات وسرعة إنجازها.
- السياسات والإجراءات النقدية ساهمت وتساهم في حل معظم المشكلات التي تعاني منها الاقتصاديات المعاصرة , وفي مقدمتها مشكلتي التضخم النقدي وعدم الاستقرار الاقتصادي.
- كمية النقود المتاحة للاقتصاد تلعب دوراً مهماً في تحديد المستوى العام لأسعار السلع والخدمات .

نشأة وتطور النقود

بعد نمو الكفاءة الإنتاجية في المجتمعات البدائية وزيادة درجة التخصص وتطور وسائل المواصلات والاتصالات , انتقلت تلك المجتمعات من مرحلة الإنتاج المحدود لغرض الاكتفاء الذاتي , الى التخصص وتقسيم العمل والإنتاج بهدف تسويق الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي ومبادلته مع المجتمعات الأخرى عبر التجارة الخارجية .

نظام المقايضة :

يقصد بنظام المقايضة التبادل العيني للسلع بين المجتمعات البدائية ويطلع عليه (نظام التبادل المباشر) التحول من الاكتفاء الذاتي الى التخصص جاء استجابة لاكتشاف هذه المتجمعات لما تتمتع به من مميزات نسبية في الانتاج > الكفاءة في استغلال مواردها والتحسن في رفاهية أفرادها

مساوئ نظام المقايضة :

1) **عدم توافق الرغبات**
2) **عدم وجود وحدة لقياس القيمة**
3) **تدني كفاءة التبادل**
4) **تعدد الأسعار النسبية للسلع**

وظائف النقود

❖ **وسيط للتبادل :**

تم التغلب على مشكلة عدم توافق الرغبات . كما تم خفض تكاليف التبادل .

❖ **مخزن للقيمة:**

لا بد أن تحتفظ النقود بقيمتها النسبية او قوتها الشرائية خلال فترات طويلة نسبياً (التضخم يتسبب في انخفاض قيمة النقود , أي انخفاض قوتها الشرائية)

❖ **وحدة لقياس القيمة:**

يمكن استخدام الوحدة النقدية لقياس قيمة السلع والخدمات بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى . كما تستخدم الوحدة النقدية في حسابات الشركات , وتكاليف عوامل الإنتاج , والحسابات القومية لمعرفة الناتج المحلي الإجمالي .

❖ **معيار للمدفوعات الآجلة :**

ابرام العقود لتسويق السلع على اساس التعاقدات الآجلة , يقتضي وجود معيار يتم على أساسه احتساب القيم الآجلة للسلع . وقد اصبح ذلك ممكناً باستخدام النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة .

تعريف النقود

❖ **التعريف الوصفي للنقود عملياً غير مناسب إلا في حالة التعريف بفئة جديدة من عملة معينة مطروحة للتداول في مكان وزمان محددين .**

❖ **التعريف الوظيفي للنقود بأنها أي شيء يمكن أن يؤدي وظائف النقود , شريطة ان يلقى قبولاً عاماً في التبادل بين افراد المجتمع .**

خصائص النقود وأنواعها

خصائص النقود الجيدة:

- ❖ سهولة الحمل
- ❖ غير سريعة التلف
- ❖ قابلة للتجزئة
- ❖ ذات مواصفات موحدة
- ❖ سهلة التمييز

أنواع النقود :

أولاً : تصنيف النقود حسب طبيعة المادة التي تصنع منها الى نقود سلعية ونقود رمزية .
ثانياً : يمكن تقسيم النقود حسب الجهة التي تقوم بإصدارها سواء كان البنك المركزي أو البنوك التجارية .
ثالثاً : يمكن تقسيم النقود على اساس العلاقة بين قيمة النقود كنقد وقيمة النقود كسلعة.

اولاً النقود السلعية :

- ❖ هي النقود التي تتعادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقود مثل القمح, العاج والذهب والفضة, والجلود وغيرها .
- ❖ الانواع الاساسية للنقود السلعية في النظام النقدية الحديثة هي المسكوكات التي كانت فيما مضى من المعادن النفيسة (قاعدة الذهب أو قاعدة الفضة , او قاعدة المعدنين)

ثانياً النقود الرمزية :

- ❖ النوع الاول منها هو النقود الورقية , ولا تكون للمادة المصنوعة منها قيمة ذاتية , وانما تعزى قيمة العملة في هذه الحالة الى براءة قانون اصدارها الذي يجعل الجمهور يقبلها كوسيط للتبادل .
- ❖ اما النوع الآخر فهو النقود المعدنية , وتكون قيمتها اضعاف قيمتها الذاتية عند صهرها وبيع المعدن المصنوعة منه .

ثالثاً النقود الائتمانية :

تنقسم الودائع في البنوك الى ودائع اولية وودائع مشتقة

1. **الودائع الأولية : فهي ناتجة عن ايداع نقدي او ايداع بشيك مسحوب على بنك آخر .**
2. **الودائع المشتقة : فهي ودائع ناتجة من نشاط البنك في تقديم (خلق الائتمان)**

المحاضرة الثانية :
النظم النقدية

محتويات الفصل

الفصل الثاني : النظم النقدية
مقدمة
اولا: النظم النقدية
1- النظام السلعي
2- النظام النقدي القانوني (الورقي)
ثانياً: قاعدة الذهب والنظام النقدي والورقي معا .

مقدمة :

- يتركز اهتمام السلطة النقدية على إدارة عرض النقود بما يضمن خفض معدل البطالة والإسراع بالنمو الاقتصادي واستقرار مستوى الاسعار .
- ويمكن التمييز بين نظامين اساسيين من النقدية هما : النظام السلعي (الذهب والفضة) , والنظام القانوني او الورقي .

قاعدة الذهب

تحدد قيمة العملة الوطنية ويتم ضمانها على اساس وزن ثابت من الذهب بحيث يمكن تحويلها الى ذهب في أي لحظه من البنك المركزي والذي يحتفظ باحتياطي من الذهب يكون مساوياً تقريباً لقيمة العملة المتداولة, كما لا تفرض الدولة اية قيود على بيع وشراء الذهب .
كانت قاعدة الذهب هي النظام السائد في جميع اقطار العالم حتى أوائل الثلاثينات من القرن الماضي عندما قررت بريطانيا التخلي عن قاعدة الذهب في سنة 1931 , وتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1933 كما ان حدوث الكساد الكبير في اوروبا والولايات المتحدة , خلال الفترة 929 – 1933 قد دفع معظم الاقطار للتخلي عن قاعدة الذهب .

مزايا قاعدة الذهب :

- **اولاً ميزة الأمان : غير أن محدودية الكميات المنتجة من الذهب , والتوسع الكبير الذي طرأ على حجم التجارة العالمية جعل كمية النقود التي تصدرها الدول والقابلة للتحويل للذهب تفوق كثيراً كمية الذهب الموجودة للاستبدال , مما أدى الى وقف العمل بهذا الالتزام , خاصة في اوقات الحروب والأزمات الاقتصادية , وحتى لا يشكل مخزون الذهب قيداً على التوسع في التجارة العالمية والالتزامات المالية الخارجية .**
- **ثانياً استقرار اسعار الصرف : عندما تكون دولة معينة على قاعدة الذهب فمعنى ذلك , أنها تكون ملزمة بشراء وبيع الذهب الى الجمهور مقابل النقود الورقية عند معدل ثابت , وكذلك السماح باستيراد وتصدير الذهب دون أي قيود . لذلك لا يتغير سعر الصرف تحت هذه الظروف الا في حدود ضيقة جداً .**

مثال :

في امريكا وبريطانيا (1925-1931)

جرام الذهب = 20,6 دولار = 4,25 جنية استرليني

جرام الذهب = 480 حبة

20,6 دولار = 4,25 جنية

1جنيه = 4,85 دولار , او 113 حبة من الذهب .

- **ثالثاً ادارة النظام النقدي بصورة آلية : تتم علمية ادارة عرض النقود في ظل قاعدة الذهب بصورة آلية . فالتوسع والانكماش يحدثان آلياً وذلك لارتباطهما بحجم الاحتياطي من الذهب , الذي يحدده البنك المركزي . فاذا زاد هذا الاحتياطي زاد عرض النقود والودائع لدى البنوك التجارية .اما في حالة انخفاض الاحتياطي من الذهب , انخفض عرض النقود والودائع لدى البنوك التجارية .الا ان التغير في انتاج الذهب يستغرق وقتاً طويلاً فيكون من المتعذر معالجة التضخم او الانكماش بطريقة تلقائية خلال فترة زمنية قصيرة .**

- **رابعاً استقرار مستوى الاسعار : تتسم كمية الذهب الموجودة في العالم بالاستقرار النسبي , وذلك لان الزيادة السنوية في عرض الذهب تعتمد على الزيادة في كمية الذهب المستخرج , والتي تعتبر غير مرنة بحكم محدودية مناجم الذهب وكذلك ارتفاع تكاليف الانتاج . فارتفاع الاسعار يؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج وبالتالي انخفاض انتاج الذهب الذي يؤدي الى انخفاض احتياطي الذهب , ومن ثم انخفاض عرض النقود مما يحد من ارتفاع الاسعار . بينما يؤدي انخفاض الأسعار الى انخفاض التكاليف الذي يشجع على زيادة استخراج الذهب فيزداد احتياطي الذهب ومن ثم يزداد عرض النقود مما يحد من انخفاض الاسعار .**

أشكال قاعدة الذهب

1) قاعدة المسكوكات الذهبية:

من اقدم النظم الذهبية المعروفة وقد كانت تستخدم في النشاطات الاقتصادية الداخلية في القطر .

2) قاعدة السبائك الذهبية:

تتحدد قيمة العملة الوطنية حسبي قاعدة السبائك الذهبية على اساس وزن ثابت من الذهب ويحتفظ بالذهب في هذه الحالة على شكل سبائك ذات وزن معين . ويقتصر استخدامها على تسوية مدفوعات المبادلات الدولية .

3) نظام الصرف بالذهب :

طبقاً لنظام الصرف بالذهب تلتزم السلطة النقدية للدولة (البنك المركزي) بتحديد وزن معين من الذهب يمثل محتوى عملتها الوطنية على ان يتم ربط العملة الوطنية بعملة اخرى اجنبية قابلة للتحويل الى الذهب وبعبارة اخرى , اتباع قاعدة الذهب بصورة غير مباشرة من خلال تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل الى الذهب .

قاعدة المعدنين :

تتحد قيمة العملة الوطنية على اساس وزن ثابت من معدنين هما :
الذهب والفضة وبالتالي فإن الوحدة النقدية تكون قابلة للتحويل الى اي من المعدنين . وقد اتبع هذا النظام للاعتقاد بأن النقود يجب أن تكون نقوداً سلعية , بالإضافة الى احتمال عدم توفر الكميات الكافية من الذهب او الفضة للقيام بعمل النقود .
وكان العمل بنظام المعدنين قبل نظام الذهب , الا أن نتائج استعمال قاعدة المعدنين لم تكون مرضية , وذلك بسبب أنه عندما تختلف القيمة السوقية لأي من المعدنين في التداول عن قيمتها القانونية , فأن المعدن الذي تكون قيمته السوقية منخفضة سيصبح وسيلة التداول الرئيسية , بينما يكتنز المعدن الذي تكون قيمته السوقية اعلى من قيمته النقدية او يصهر او يصدر الى الخارج وبالتالي سيختفي من التداول . اي ان النقود الرخيصة تطرد النقود الثمينة من التداول .

النظام النقدي القانوني (الورقي) :

في هذا النظام لا تكون للنقود قيمة سلعية او مرتبطة بالذهب او بأي سلعة اخرى , وانما تستمد النقود قوتها من القانون الذي يلزم جميع الأفراد التعامل بها , وتعرف بالنقود الإلزامية وهي غير قابلة للتحويل الى ذهب او اي سلعة اخرى , وتتم ادارة النظام النقدي من قبل البنك المركزي الذي يحدد كمية الإصدار من النقود دون التقيد في ذلك بما يتوفر لدية من ذهب , بل حسب الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة لتحقيقها .

قاعدة الذهب والنظام النقدي الورقي معاً

لقد اثبتت التجربة العملية ان النظام النقدي الورقي افضل كثيرا من قاعدة الذهب وذلك لأنه يوفر للسلطة النقدية مرونة اكبر في ادارة عرض النقد داخل الدولة , كما انها لا تكون بحاجة الى تحديد كمية النقود المتداولة على اساس كمية الاحتياطي الذهبي . الا ان عدم الاستقرار في اسعار الصرف قد مهدت الطريق للمطالبة بإصلاح النظام النقدي العالمي والانتقال الى ما يطلق عليه قاعدة الذهب والنظام النقدي الورقي معاَ

المحاضرة الثالثة:
البنوك التجارية التقليدية

محتويات الفصل

الفصل الثامن: البنوك التجارية التقليدية
أولا: نشأة البنوك التجارية
ثانيا: تعريف البنوك التجارية
ثالثا: وظائف البنوك التجارية
رابعا: عملية خلق النقود
- البنوك وعرض النقود
- عملية خلق النقود
- البنوك والاستقرار الاقتصادي

نشأة البنوك التجارية

- تخصص التجار والصياغ في القرون الوسطى بتقديم خدمات الصرافة إذ كانوا يستودعون السبائك والمسكوكات من التجار والأفراد ويحررون إيصالات للمودعين تتضمن تفاصيل الودائع والتعهد بتسليمها عند الطلب نظير عمولة معينة.
- اكتشف الصاغة أن متوسط السحوبات اليومية أقل من حجم الودائع فأصدروا إيصالات قابلة للتداول تزيد قيمتها على ما يحتفظون به من ذهب حتى تطور عمل الصاغة (الوسطاء) فأصدروا إيصالات قابلة للتداول كالنقود الورقية، ثم أصدروا إيصالات تفوق قيمتها ما يحتفظون به من سبائك (كالنقود الائتمانية).

تعريف البنوك التجارية

مؤسسات مالية وسيطة تسعى إلى تحقيق الربح من خلال قيامها بقبول ودائع الأفراد والمؤسسات واستثمار هذه الودائع خاصة في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية.

وأبرز مهامها: ضخ المدخرات الوطنية في الاقتصاد على شكل قروض طويلة الأجل وقصيرة الأجل لتمويل الأنشطة الاستثمارية والاستهلاكية لوحدات العجز، التي ترغب في إنفاق ما يزيد على دخولها

وظائف البنوك التجارية

1)) قبول الودائع:

تمثل ودائع العملاء أهم مصادر أرصدة البنك أو المكون الرئيس في جانب المطلوبات أو الخصوم في ميزانية البنك التجاري، وتتكون هذه الودائع من ثلاثة أنواع هي: ودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، ودائع لأجل (إستثمارية)، ودائع ادخارية.

إن مقدار ما لدى البنك من الودائع المصرفية، وخاصة الودائع طويلة الأجل، يعتبر العامل المحدد لقدرة البنك التجاري على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للأغراض استثمارية واستهلاكية التي من شأنها زيادة النمو الاقتصادي، والمساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

2)) تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية:

يعتبر تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل والمتوسطة الأجل من أهم وظائف البنوك التجارية وأوسع مجالات استثمار مواردها المالية.

وتتجنب البنوك التجارية عادة تمويل المشروعات الطويلة الأجل وذلك بسبب المخاطر العالية المحتملة التي تتسم بها وضخامة الأموال المطلوبة لتمويلها، لذلك ظهرت البنوك المتخصصة، مثل البنوك الصناعية والبنوك الزراعية والبنوك العقارية التي تقوم بهذا الدور .

3))خصم الأوراق التجارية:

الأوراق التجارية هي عبارة عن أدوات مديونية تصدرها الشركات الكبيرة التي تتميز بسمعة ائتمانية جيدة، بغرض الحصول على التمويل قصير الأجل من الشركات والمؤسسات المالية والأفراد، مباشرة بدلاً عن الاقتراض من البنوك بهدف خفض تكاليف التمويل. ويتعهد الطرف الذي أصدر الورقة التجارية بسداد قيمتها للدائن، عند موعد استحقاقها بالإضافة إلى العائد والذي يحدده سعر الفائدة.

وبما أن الأوراق التجارية تعتبر أيضاً أداة ملكية أو استثمارية بالنسبة لحامليها من الأفراد والشركات، فإن بإستطاعتهم اللجوء إلى البنوك التجارية لخصم هذه الأوراق، أي الحصول على قيمتها الحالية قبل تاريخ استحقاقها. وتعد عملية الخصم هذه بمثابة قيام البنوك التجارية بمنح قروض قصيرة الأجل لحاملي هذه الأوراق بضمان قيمة الأوراق التجارية. حيث تحصل البنوك على القيمة الاسمية للأوراق التجارية في تاريخ استحقاقها، ويمثل الفرق بين القيمة الحالية والقيمة الاسمية للأوراق التجارية العائد الذي تحصل علية البنوك ويطلق علي هذا العائد سعر الخصم، وهو يقارب عادة سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك علي القروض قصيرة الأجل.

4))إصدار خطابات الضمان:

هو تعهد من قبل البنك التجاري بتسديد مبلغ معين نيابة عن عميله إلي الجهة المستفيدة عند الطلب، في حالة عدم قيام العميل الإيفاء بالتزاماته المالية للجهة المعنية.

وتقوم المؤسسات الحكومية عادة بطلب هذه الضمانات من المشاركين في المناقصات العامة لتنفيذ مشروعات معينة وذلك لضمان جدية المشاركين في هذه المناقصات و لضمان من رست عليه المناقصة بالإيفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه الجهة المستفيدة وبدلاً من قيام الشركات بتقديم تأمينات نقدية وتجميد مبالغ كبيرة لدى الحكومة، تقدم البنوك التجارية خطابات ضمان إلى هذه المؤسسات.

5))إصدار خطابات الاعتماد :

يعتبر خطاب الاعتماد من أهم وسائل سداد الالتزامات المالية في عمليات التجارة الخارجية، و يعني تعهد بنك المستورد بسداد قيمة البضاعة للمصدر الأجنبي، مباشرة أو عن طريق مراسله في بلد المصدر، عند وصول مستندات الشحن والتأمين، التي تخول للبنك حق استلام البضاعة متى ما كانت مطابقة لعقد البيع المحرر بين المستورد المحلي عميل البنك والمصدر الأجنبي.

*الخدمات الأخرى للبنوك

6)) إصدار دفاتر شيكات

7)) إصدار الشيكات السياحية

8)) القيام بمهام الوكالة

9)) إصدار النشرات والتقارير الاقتصادية

عملية خلق النقود

البنوك التجارية وعرض النقود:

يقصد بعرض النقود كمية النقود المتاحة للاستخدام في الاقتصاد في وقت معين. وتؤثر البنوك على أداء الاقتصاد القومي بتأثيرها على عرض النقود من خلال خلق النقود أو الودائع المصرفية الناتجة عن نشاطها الائتماني في تقديم القروض.

تستخدم البنوك المركزية مقاييس عرض النقود المختلفة وفقاً لمكوناتها في تعريف النقود، هي:

$$M_1 = C+D$$

$$M_2 = M_1 + SD_{SR}$$

$$M_3 = M_2 + SD_{LR}$$

حيث أن: (C)النقد المتداول خارج البنوك،(D) الودائع تحت الطلب، (SD_{SR})ودائع ادخارية قصيرة الأجل، (SD_{LR}) ودائع ادخارية طويلة الأجل.

عملية خلق النقود:

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية أو الودائع المشتقة من خلال تقديم القروض باستخدام ما بحوزتها من احتياطيات نقدية فائضة، التي تتوفر لها بعد الوفاء بالاحتياطي القانوني. ولتوضيح آلية خلق النقود وتأثيرها على عرض النقود وكيفية تحكم البنك المركزي في نشاط البنوك التجارية في هذا المجال، نستعين بمثال مبسط في ظل اربعة افتراضات:

أولاً: أن عملية خلق النقود تتم من خلال البنوك التجارية مجتمعة أو من خلال بنك وحيد في الاقتصاد.

ثانيا: التزام جميع البنوك بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني التي يحددها البنك المركزي.(ولنفترض أنها 5% من مجموع الودائع)، وعدم احتفاظها باحتياطيات إضافية أخرى.

ثالثاً: تستمر البنوك في تقديم القروض حتى تصل إلى حد الإقراض الكامل، الذي تتساوي عنده الاحتياطيات الكلية والاحتياطيات القانونية وتكون الاحتياطيات الفائضة مساوية للصفر، مع افترض أن هناك طلباً على القروض يكفي لاستيعاب كل ما تقدمه البنوك من قروض.

رابعاً: يقوم عملاء البنوك بتسديد التزاماتهم المالية تجاه الآخرين بشيكات مسحوبة على حساباتهم، ولا يحتفظون بأي أرصدة نقدية خارج البنوك، أي ليس هناك نقد متداول.

والآن، لنفترض أن أحد عملاء البنوك قام بإيداع مبلغ 100 ريال في حسابه الجاري كوديعة تحت الطلب . أي أن النقود المتداولة لدى الجمهور خارج البنوك قد انخفضت بمقدار 100 ريال. المطلوب هو تتبع أثر هذه الوديعة على إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي، وكذلك الأثر على عرض النقود في هذا الاقتصاد.

حيث يؤدي استلام البنك لهذه الوديعة إلى زيادة احتياطيات البنك من النقود السائلة بمقدار مبلغ الوديعة أي بمقدار 100 ريال.

ويمكن توضيح عملية خلق النقود المصرفية من قبل البنوك التجارية مجتمعة أي الجهاز المصرفي في الجدول التالي:

وإذا تابعنا الأرقام في العمود(3) رقم نجد أن الاحتياطيات الفائضة في تناقص مستمر، بمعنى أنها ستصل في النهاية إلى الصفر، إلا إن مجموعها سيبلغ 1900ريال. وإذا نظرنا إلى العمود (2) الخاص بالاحتياطي القانوني، فهي في تناقص مستمر

البنك	(1) الودائع الاولية	(2) الاحتياطي القانوني	(2)-(1)=(3) الاحتياطات الفائضة	(4) الحد الاقصى للقروض
1	100.00	5.00	95.00	95.00
2	95.00	4.75	90.25	90.25
3	90.25	5.51	85.74	85.74
4	85.74	4.29	81.45	81.45
5	81.45	4.07	77.38	77.38
6	77.38	3.87	73.51	73.51
↓	↓	↓	↓	↓
المجموع	2000.00	100.00	1900.00	1900.00

ويمكن إن نحصل على النتيجة ذاتها،، بموجب المعادلة التالية :

$$R\ R = TD \times r$$

حيث :

RR الاحتياطيات القانونية (Required Reserves)

r نسبة الاحتياطي القانوني (Reserve Ratio)

TD مجموع الودائع (Total Deposits)

وبملاحظة أن مجموع الاحتياطيات القانونية يتساوى مع الاحتياطي الكلي (TR) للبنك عند بلوغ الإقراض الكامل، يمكن كتابة الصياغة البديلة التالية:

$$TR = TD \times r$$

وبإعادة ترتيب حدود المعادلة السابقة نحصل على صيغة لحساب مجموع الودائع التي يمكن للنظام المصرفي توليدها من قدر معين من الاحتياطيات.

$$TD = 1/r \ X \ TR$$

$$\Delta TD = 1/r \ X \ \Delta TR$$

ويطلق على قسمة الواحد الصحيح على نسبة الاحتياطي القانوني مضاعف النقود (Money Multiplier). وباستخدام الصيغة أعلاه يمكننا أن نحسب في مثالنا السابق مباشرة الزيادة في مجموع الودائع الكلية الناتجة عن زيادة احتياطيات النظام المصرفي بمقدار 100 ريال كما يلي:

$$\Delta TD = 1/5\% \times 100 = 2000$$

ولما كانت الوديعة الأولية 100 ريال، فيكون مجموع الودائع المشتقة الناتجة عن القروض هو1900 ريال.

ولمعرفة أثر ذلك على عرض النقود، نفترض أن عرض النقود هو (M-1)، حيث أن:

$$M_1 = C + D \quad \Rightarrow \quad \Delta M_1 = \Delta C + \Delta D$$

$$M_1 = -100 + 2000 = 1900 \text{ ريال}$$

البنوك التجارية والاستقرار الاقتصادي

في فترات الانتعاش الاقتصادي تتوسع البنوك التجارية في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، حيث تقل مخاطر عدم وفاء العملاء بسداد ديونهم في المواعيد المتفق عليها، وذلك بحكم توفر فرص استثمارية مربحة. إلا أن قد يعرضها إلى بعض المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث تراجع مفاجئ في النشاط الاقتصادي، وبالتالي تعثر الدائنين عن سداد قروضهم . هذا بالإضافة إلى مخاطر زيادة الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب الكلى بصورة كبيرة خلال فترات الانتعاش الاقتصادى.

المحاضرة الرابعة:
إدارة ربحية وسيولة البنوك

محتويات الفصل

الفصل التاسع: البنوك التجارية التقليدية
مقدمة:
أولا: مكونات ميزانية البنك التجاري
ثانيا: تحليل موجودات البنك
ثالثا: تحليل مطلوبات البنك
رابعا: إدارة سلامة المركز المالي للبنك

مكونات ميزانية البنك التجاري

تتكون ميزانية البنك التجاري(كأي ميزانية) من (موجودات) أصول و(مطلوبات) خصوم ورأس مال وفق المعادلة:

الأصول = الخصوم + رأس المال

أولاً: الموجودات (الأصول):

تتكون الموجودات من ستة مصادر رئيسية:

1. النقود المحفوظة
2. الأرصدة القابلة للتحصيل
3. أذونات الخزانة
4. القروض قصيرة الأجل
5. الأوراق التجارية والأوراق المالية
6. القروض والاستثمارات طويلة الأجل

ثانيا: المطلوبات (الخصوم):

تتكون المطلوبات من أربعة مصادر رئيسية هي:

1. رأس المال: التزام البنك تجاه حملة الأسهم
2. الاحتياطات: الاحتياطي القانوني ونسبة من الارباح لا توزع على المساهمين.
3. الودائع
4. القروض من البنوك الأخرى

تحليل الموجودات

وتنقسم موجودات البنك إلى ثلاث أقسام:

1. **موجودات سائلة**
2. **موجودات عالية السيولة**
3. **موجودات أقل سيولة**

الموجودات السائلة:

- ❑ **نقود بخزانة البنك: لمواجهة السحوبات النقدية للعملاء، وهي ما يعرف بالاحتياطي النقدي.**
- ❑ **ودائع لدى المراسلين: النقود بالعملات الأجنبية في حسابات البنك في البنوك الدولية لمقابلة طلبات التحويل الخارجية وطلبات سداد قيمة الواردات.**
- ❑ **ودائع لدى البنك المركزي: تعتبر جزء من الاحتياطي النقدي (الاحتياطي القانوني) 5 – 10% من قيمة الودائع في الدول المتقدمة 20% في النامية**

الموجودات عالية السيولة:

- ❑ **قروض قابلة للاستدعاء: قروض مقدمة لسماسرة الكمبيالات وبيوت الخصم، قابلة للسداد خلال 24ساعة.**
- ❑ **أذونات الحكومة: سندات حكومية قصيرة الأجل تكتتب فيها البنوك التجارية لانخفاض درجة المخاطرة فيها وارتفاع السيولة. تستخدم هذه الأذونات لتغطية العجز في الموازنة العامة ومواجهة النفقات الحكومية للشهور الأولى (أي قبل تحصيل الضرائب و الرسوم)**
- ❑ **الأوراق التجارية: يسدد البنك القيمة الحالية للأوراق التجارية قبل تاريخ الاستحقاق، ويحصل على القيمة الأسمية للورقة التجارية عند تاريخ الاستحقاق. (وتسمى نسبة العائد للبنك من هذه العملية بسعر الخصم)**
- ❑ **الأوراق المالية: تستثمر البنوك في الاوراق المالية المختلفة كالسندات الحكومية وأسهم وسندات الشركات. ولارتفاع درجة المخاطرة في أسهم الشركات فقد الزم البنك المركزي بالاستثمار بالأسهم ب 25% من رأسمالها كحد أقصى**
- ❑ **القروض والتسهيلات الائتمانية: من أكثر أنواع الاصول البنوك ربحية. وترتبط درجة المخاطرة بها بمبلغ القرض وأجله، كما أن الدرجة المخاطرة تعتمد على التصنيف الائتماني للمقترض.**

الموجودات الأقل سيولة:

هدفها الربحية في المقام الأول ثم وجود السيولة. وتعتمد على القروض والاستثمارات طويلة الاجل كإقراض القطاع الصناعي والخدمي أو الاستثمار في السندات الحكومية طويلة الأجل.

تحليل مطلوبات البنك

وتنقسم مطلوبات البنوك إلى قسمين:

1. **الموارد الذاتية**
2. **الموارد الغير ذاتية**

الموارد الذاتية:

- **رأس المال: المورد الأساس لبدء النشاط وهو مصدر ثقة المتعاملين. وينقسم إلى رأس المال الاسمي ورأس المال المدفوع.**

- **الاحتياطات: الاموال التي تقطع من الارباح قبل توزيعها على المساهمين وذلك لبناء الاحتياطي الخاص بالبنك. وتحفظ هذه الأموال لدى البنك المركزي**

الموارد الغير ذاتية:

- **الودائع**
  - **ودائع تحت الطلب: نسبة الاحتياطي القانوني فيها أعلى**
  - **ودائع لأجل:**
  - **ودائع ادخارية:**

- **القروض: اقتراض البنوك من بعضها البعض أو من البنك المركز باعتباره ملجأ أخيرا للحصول على السيولة.**

إدارة سلامة المركز

الهدف الرئيسي لإدارة البنك الناجحة يكمن فى شقين:

1. **تعظيم الأرباح**
2. **المحافظة على سلامة المركز المالي**

وذلك من خلال:

1. **إدارة السيولة**
2. **إدارة رأس المال**
3. **إدارة الموجودات**
4. **إدارة المطلوبات**
5. **إدارة المخاطر**

إدارة سيولة البنك:

يحتفظ البنك بقدر كاف من السيولة والأصول عالية السيولة والتي تتماشى مع توقعاته اليومية والمتجددة عن السحب اليومي من ودائع العملاء، بالإضافة إلى احتفاظه بالاحتياطات المقررة من البنك المركزي نسبة لحجم ودائعه وذلك لمواجهة السحب اليومي الزائد على الإيداعات اليومية.

مصادر زيادة احتياطات البنك:

1. **الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية (التكلفة: فوائد على القروض)**
2. **بيع الأصول المالية للبنك (التكلفة: تكاليف الوسطاء، فقدان عوائد الأصول، البيع بأسعار أقل)**
3. **استدعاء بعض القروض أو بيعها (التكلفة: فقدان العوائد، خسارة بعض عملاء البنك)**
4. **الاقتراض من البنك المركزي كملجأ أخير (التكلفة: سعر الخصم)**

إلا ان تكلفة الاحتياطات الاضافية تتمثل في كونها أرصده عاطلة لا تدر عائدا

إدارة رأس المال:

مهمة رأس المال هي امتصاص الصدمات الناتجة عن التدفقات الخارجة غير المتوقعة للودائع والتي قد تهدد البنك بالإفلاس . إلا أن زيادة رأس المال تؤدي إلى خفض العائد على حقوق الملكية:

العائد على الأصول= صافي الربح / الأصول

العائد على حقوق الملكية= صافي الربح / حقوق الملكية

مضاعف حقوق الملكية= الأصول/ حقوق الملكية

مضاعف حقوق الملكية= العائد على حقوق الملكية / العائد على الأصول

العائد على حقوق الملكية= مضاعف حقوق الملكية × العائد على الأصول

المنفعة من زيادة رأس المال تتمثل في زيادة الأمان وخفض احتمالات الافلاس

التكلفة من زيادة رأس المال يتحملها المساهمون وتتمثل في خفض العائد على حقوق الملكية

ويمكن التحكم في رأس المال عن طريق:

1. **بيع وشراء أسهم البنك**
2. **تغيير نسبة الأرباح الموزعة، واستخدام الارباح المحتجزة**
3. **تغيير أصول البنك بتغيير حجم الائتمان، وبيع بعض الأصول لشراء بعض المطلوبات**

إدارة موجودات البنك:

انخفاض مخاطر الأصول الاستثمارية و المحافظة على تنويع مكونات المحافظ الاستثمارية وذلك من خلال تحقيق ما يلي:

1. **استهداف مقترضين منخفضي المخاطر وعلى استعداد لدفع فوائد عالية**
2. **الاستثمار في أصول مالية ذات عوائد مرتفعة ومخاطر منخفضة**
3. **تنويع محتوى المحافظ الاستثمارية**
4. **حسن إدارة السيولة**

إدارة مطلوبات البنك:

شهدت صناعة لصرافة تقدم كبير في مجال استغلال قدراتها في ابتكار مطلوبات جديدة بخلاف الودائع (التي احتلت المكانة الاكبر بين مصادر أرصدة البنوك) بالاعتماد على الاقتراض و إصدار شهادات الإيداع.

إدارة المخاطر:

أنواع المخاطر:

1. **مخاطر عدم السداد**
2. **مخاطر سعر الفائدة (مخاطر تغيير أسعار الأصول ومخاطر إعادة الاستثمار)**

وتتلخص إدارة المخاطر فيما يلي:

1. **حصر المخاطر المحتملة**
2. **تعريف مؤشرات للإنذار المبكر**
3. **تحديد سبل تفادي أو الحد من احتمالات حدوث المخاطر**
4. **تحديد الاجراءات لمواجهة المخاطر**

المحاضرة الخامسة :
البنوك التجارية الإسلامية

محتويات الفصل

الفصل التاسع : البنوك التجارية الإسلامية
مقدمة
اولا: موارد واستخدامات البنوك الإسلامية
- **موارد البنوك (الموارد الداخلية والموارد الخارجية)**
- **استخدامات البنوك الإسلامية**

ثانياً : قنوات الاستثمار في البنوك الإسلامية
- **الاتجار (بيع الصرف , بيع المطلق , بيع الثمن بالعين)**
- **المشاركة (المضاربة)**

- **نشأت البنوك الاسلامية في أوائل ستينات القرن الماضي , حيث تأسس أول بنك للادخار يتعامل وفق الشريعة الاسلامية لمصر عام 1961 .**
- **كان الدافع الرئيسي لتأسيس البنوك الاسلامية هو تجنب المعاملات البنكية الربوية التي تحرمها الشريعة الاسلامية .**
- **حيث أكد المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي أن ما يسمى بالفائدة في اصطلاح الاقتصاديين هو من الربا المحرم , وأوضح مجمع البحوث الإسلامية إلى أنه لا فرق في ذلك بين القرض الاستهلاكي والقرض الانتاجي .**

موارد واستخدامات البنوك الاسلامية

- **تعمل البنوك الاسلامية كوكلاء ماليين يحشدون المدخرات ويستثمرون بها نيابة عن اصحابها على اساس المشاركة بالربح بطريقة مباشرة أو غير مباشرة , وذلك من خلال توفير التمويل للمستثمرين الذين يتقدمون بمشاريع ذات جدوى .**

- **تتغلب البنوك الاسلامية بهذه الطريقة على مشكلة التمويل المباشر والذي يعتمد على الصلة المباشرة بين المدخرين والمستثمرين .**

اولا موارد البنك الاسلامي :

1) الموارد الداخلية :

- رأس المال المدفوع
- احتياطات رأس المال : وتضم الارباح غير الموزعة ومخصصات الإهلاك وصافي الموجودات الثابتة .

وترجع اهمية الموارد الداخلية كونها مصدر ثقة للمودعين والمراسلين بالخارج .

2) الموارد الخارجية :

- **الودائع الجارية (ودائع تحت الطلب) :**

البنك غير ملزم بأية عوائد صريحة للمودعين في الحسابات الجارية

- **الودائع الاستثمارية :**

هي اهم مصدر للمصادر الخارجية وتشمل الاموال التي يودعها اصحابها في البنك ويفوضونه الاستثمار فيها مقابلة حصولهم على نسبة محددة من الارباح وتحمل الخسارة من رأس المال الذي ساهموا فيه في حال فشل المشروع .

- ✓ يتم الايداع في حسابات الاستثمار في البنوك الاسلامية بموجب عقد مضاربة (العميل هنا رب المال والبنك هو المضارب).
- ✓ لا يشترط أن يكون عقد المضاربة مقيدا لنوع النشاط الذي سيتم الاستثمار فيه .

** تحتاج البنوك الاسلامية سيولة لزيادة ارصدتها الحرة وبالتالي قدرتها على التوسع الاستثماري وتعتمد في توفير السيولة من مصادر خارجية على بيع شهادات ايداع استثمارية للبنوك التجارية الاخرى والبنك المركزي كذلك .

ثانيا : استخدامات البنك الاسلامي :

وهي اصول وموجودات البنك من احتياطات قانونية واحتياطات زائده وودائع لدى البنك المركزي بالإضافة الى الاستثمارات غير المباشرة للبنك في صكوك مالية اسلامية .

وتتمثل أهم استخدامات البنك الاسلامي في الاستثمارات المباشرة من خلال عقود المرابحة والمشاركة والمضاربة والسلم والبيع والاجل والإجارة وغيرها من الصيغ الشرعية للاستثمار . حيث تمثل هذه الاستثمارات ركيزة النشاط المصرفي الاسلامي الذي يقوم على المشاركة في الربح .

قنوات الاستثمار في البنوك الإسلامية :

اولاً الاتجار : يهدف البنك من خلال الاتجار لتحقيق الارباح من خلال شراء سلع بقصد بيعها بسعر اعلى من سعر تكلفة الشراء .

يشمل الاتجار ثلاث انواع من البيوع :

1) **بيع الصرف: بيع الثمن بالثمن (النقد بالنقد) .**
2) **البيع المطلق: مبادلة السلعة بالنقد (سواء كان بيعاً حاضراً أو لأجل).**
3) **بيع الثمن بالعين: بيع السلعة شريطة أن يتم السداد بالحال بينما تسلم السلعة لاحقاً .**

البيع المطلق

البيع المطلق الآجل يشمل بيع السلم والاستصناع والبيع المطلق الحاضر يشمل أربعة أشكال وهي :

1) **بيع المساومة : البيع بسعر يتم التوصل إليه عن طريق المساومة بين البائع والمشتري .**
2) **بيع التولية : البيع بالثمن ذاته الذي سبق للبائع دفعه عند شراء السلعة دون زيادة أو نقصان .**
3) **بيع الحطيطة : البيع بالسعر يقل عن الثمن الذي اشترى به البنك .**
4) **بيع المرابحة : البيع بسعر يزيد على سعر شراء السلعة بداية بمقدار من الربح المحدد في عقد البيع .**

تنقسم المرابحة إلى :

1) **مرابحة بسيطة (فقهية) : يقوم البنك بشراء سلع دون طلب من العميل ثم يعرضها للبيع بربح معلوم متفق عليه مع المشتري .**

2) **مرابحة مركبة : يقوم البنك بشراء سلعة بطلب من العميل والذي يعد بشرائها متى ما كانت مطابقة للمواصفات المتفق عليها . ويتم البيع بسعر يفوق السعر الذي دفعة البنك في الشراء بمقدار التكاليف التي تحملها وهامش الربح المتفق عليه . ولا يجوز للبنك بيع السلعة قبل امتلاكها .**

بيع الثمن بالعين : يندرج تحت هذا النوع من البيوع كل من :

❖ **بيع السلم : بيع سلع مؤجلة التسليم بثمن حاضر .**
ويكون مقابل عقد ملزم للبائع بتوفير السلعة في المكان والزمان المحددين .

❖ **الاستصناع : ويشترط العمل من البائع (الصانع) لصالح المشتري (المستصنع) وينص العقد على سداد الثمن عاجلاً او مؤجلاً .**

❖المشاركة :

يدخل البنك في عقود مشاركة مع عملائه بهدف تحقيق الربح واقتسامه , (تكون المسؤولية تضامنية بين الطرفين إذ يقتسمان الربح ويتحملان الخسارة لما يتناسب وحصة كل طرف من رأس المال).

❖المضاربة :

يتعاقد البنك كممول (رب المال) مع العملاء من ارباب الاعمال واصحاب الخبرة (المضاربين) على ان يقوم البنك بتقديم رأس المال ويقوم المضارب بإدارة واستثمار أموال المضاربة في أحد المجالات التجارية أو الصناعية .
وقد تكون المضاربة مقيدة أو حرة , ويتفق الطرفان على اقسام الارباح بنيب متفق عليها مسبقا . ويمكن للبنك المشاركة في إدارة أعمال المضاربة على أن يحصل على نسب ربح أعلى .

**** يتحمل مخاطر الخسارة كاملة في المضاربة إذا كان الاموال المستخدمة من موارده الذاتية , ويتحمل الخسارة من التكاليف الادارية فقط إذا كانت الاموال من مصادره الخارجية .**